مشاركة الشباب في الحياة السياسية - الأردن

واجه الشباب العديد من التحديات والمصاعب في مشاركتهم السياسية في الأردن فعلى صعيد الترشح للانتخابات كان الحد الأدنى لعمر المترشح هو 30 عام، أمى على صعيد المشاركة في الأحزاب السياسية فقد كانت الأحزاب تتركز حول الشخص الواحد، حيث أن شخص واحد فقط يترأس الحزب بالتراضي ويبقى نفس الشخص وتكون أحزاب بيوقراطية وتنشر وتدعي الديمقراطية، إلا أنها في الداخل تواجه ديكتاتوريات، وكانت هذه الاحزاب تستقطب الشباب فقط ليكونوا "حشوات" عدد اضافي داخل الحزب ولا تقوم هذه الاحزاب لا في ترشيحهم للانتخابات ولا دعمهم.

وبدأت مطالب الشباب في المطالب بخفض سن الترشح وإعادة هيكلة الاحزاب منذ عام 2011 مع بدايات الربيع العربي، حيث بدأت هذه المطالب من خلال مسيرات كان هدفها الاعتراض على نهج الحكومات ويتخللها مطالب بتمكين الشباب سياسياً، ثم بدأ هذه المطالب لتأخذ شكلاً آخر بعيداً عن المسيرات حيث بدأ الشباب بإطلاق المبادرات التي تهدف الى المطالبة بخفض سن الترشح، وإعادة هيكلة الأحزاب، وكانت هذه المبادرات تمارس عملها ونشاطها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بنشر مطالبهم ومقارنات بين الدول المتقدمة والأردن بسن الترشح.

وتطورت هذه المطالب لحين بدأ بعض الشباب في إعداد الأبحاث حول مدى قدرة الشباب على تمثيل نفسهم في البرلمان ووعيهم السياسي، وبناءً على هذه الأبحاث قاموا بإعداد أوراق السياسات وتقديمها للحكومات والبرلمانات.

إلا أن التيار المحافظ البيوقراطي كان مسيطر على الحكومات والبرلمانات، فكانت تواجه هذه المطالب الرفض المباشر، وأن الشباب تحت سن 30 عام غير قادرين على الوصول للبرلمان وممارسة عملهم التشريعي.

ومنذ بداية مطالب الشباب في خفض سن الترشح وإعادة هيكلة الأحزاب بدأ المجتمع المدني والمنظمات الدولية بالإلتفات إلى هذه القضية حيث عمل المجتمع المدني والمنظمات الدولية على عقد الدورات التدريبية والزمالات التي تهدف من خلالها إلى تمكين الشباب لممارسة العمل السياسي بمختلف قنواتها، وتشبيك الشباب بصناع القرار لإيصال صوتهم، وتقديم الأدوات للشباب لإطلاق الحملات وأوراق السياسات.

وعمل الإعلام منذ عام 2014 على تصليط الضوء حول قضايا الشباب بما يخص مشاركتهم السياسية، حيث بدأ الإعلام بعقد اللقاءات مع الشباب والحكومات على شكل مناظرات لطرح حجج كل طرف منهم، واستمر دعم بعض الجهات الاعلامية لقضايا الشباب بما يخص تمكينهم السياسي بمختلف الوسائل.

وقد طرح لأول مره اقتراح خفض سن الترشح لعضو البرلمان لعمر 25 بدلاً من 30، في عام 2016 وذلك بعد وصول أول شاب يبلغ من العمر 30 عاماً وقد دعمه في هذا المقترح بعض النواب من أصحاب التيار الليبرالي والمدني، إلا أنهم كانوا قلة مقابل النواب المحافظين وقد واجه هذا الاقتراح بالرفض بالأغلبية في مجلس النواب.

وكانت بعض الأحزاب قد بدأت في الالتفات للقضايا الشباب وبدأت في تمكين الشباب الفعلي وكانت عدد هذه الأحزاب ما يقارب 3 أحزاب من أصل 52 حزباً في الأردن.

إلا أن البرلمان والحكومة ما زالت تسيطر عليها البيوقراطية والتيار السياسي المحافظ، واستمر رفض الحكومات والبرلمانات لهذا المقترح لغاية عام 2021.

حيث تم إطلاق اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بتوصية من جلالة الملك عبدالله الثاني، وعملت اللجنة الملكية على مدار ثلاثة شهور على إعادة رسم التشريعات الخاصة في المشاركة السياسية، حيث تم تقسيم اللجنة إلى ست لجان رئيسية وهي: لجنة الأحزاب، لجنة الانتخابات، لجنة الإدارة المحلية، لجنة التعديلات الدستورية، لجنة المرأة، لجنة الشباب.

حيث خرجت هذه اللجان بمجموعة كبيرة من التوصيات، سنعرض منها ما يخص المشاركة السياسية للشباب في الأحزاب السياسية ومجلس النواب.

فيما يخص لجنة الانتخابات ولجنة الشباب:

قد حددت لجنة الانتخابات 30% من المقاعد في البرلمان للأحزاب من خلال الترشح على قوائم وطنية خاصة في الأحزاب فقط، كما أن هذه النسبة في الدورة المقبلة ستزيد إلى 45%، وفي الدورة التي تليها ستزيد إلى 60%.

وأوصت اللجنة شرطاً أن يكون من أول خمسة مترشحين شاب يتراوح من العمر 25 – 35 عاماً، لزيادة فرصة وصول الشباب إلى البرلمان.

أما فيما يخص لجنة الأحزاب ولجنة الشباب:

قد حددت لجنة الأحزاب شرطاً لتأسيس الحزب 1000 شخص من ست محافظات من أصل 12 محافظة في الأردن، ووضعت شرطاً أن يكون نسبة 20% من المؤسسين في الحزب ما بين سن 25 – 35 عاماً لزيادة تمكين الشباب في العمل السياسي.

أما فيما يخص لجنة الدستور ولجنة الشاب:

فقد أوصت بإضافة مادة خاصة في الدستور تهدف لتمكين الشباب في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضمن استطاعت الدولة.

وبعد انتهاء اللجنة المكلية بشكل كامل من اعداد التوصيات قامت بتسليمها للحكومة الأردنية، وقامت الحكومة الأردنية بمراجعة التوصيات وإعتمادها بدون تغيير وقامت بعرضها على مجلس النواب ليقوم مجلس النواب بإقرارها.

إلا أن مجلس النواب عمل على بعض التغييرات لهذه المواد إلا أنها قامت بتأديت الغرض، والتالي عرض لأهم التعديلات:

حيث وافقة مجلس النواب على جميع المقترحات الخاصة بالشباب فيما يخص التعديلات الدستورية بالاضافة للتعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات، إلا أن مجلس النواب قد غير نسبة الشباب المشترطة لتأسيس الحزب من 20% إلى 10% شرطاً للتأسيس، بالاضافة أنه البرلمان اضاف مادة تشترط على الأحزاب رفع نسبة الشباب من 10% إلى 30% خلال أول ثلاثة أعوام من التأسيس.

وتم اقرار هذه التعديلات من خلال مجلس النواب في عام 2022 وتحقق مطلب الشباب في زيادة تمكينهم السياسي، بالاضافة لهيكلة الأحزاب، وزيادة فرصة وصولهم لمجلس النواب.

وكانت هذه القضية تتمحور حول مجموعة أطراف وهي:

الأحزاب، مجلس النواب، الشباب

ما يقارب 49 حزب في الأردن من أصل 52 حزب كان رافضاً بشكل ضمني لتمكين وادماج الشباب الحقيقي في الأحزاب، وكان رافضاً أيضاً لخفض سن الترشح للانتخابات، إلا أنه بعد التوصيات التي قدمتها اللجنة الملكية تحول رأي هذه الأحزاب، إلا أنها كانت رافضة لنسبة 20% من الشباب، وبناءً عليه خفض مجلس النواب النسبة من 20% إلى 10% إلا أن مجلس النواب وضع شرطاً وهو زيادة نسبة النواب إلى 20% خلال ثلاث سنوات الأولى للحزب أو 3 سنوات الأولى من اقرار القانون للأحزاب المؤسسة سابقاً.

مجلس النواب منذ عام 2011 كان رافضاً تماماً لتمكين الشباب في العملية السياسية، ولم يعمل على اشراكهم في صنع القرار، واستمر الرفض لغاية عام 2016، لحين بدأ التيار المدني والليبرالي في زيادة نسبته في مجلس النواب، وبدأت حينها زيادة المطالب في تمكين الشاب، وإعادة هيكلة الأحزاب، بالاضافة لخفض سن الترشح، وبدأ النواب في الاهتمام في الشباب واشراكهم في عملية صنع القرار، وفي عام 2022 تم اقرار مطالب الشباب بأغلبية مجلس النواب، إلا أنه كان ما زال هنالك معارضة لهذه التغييرات.

أما الشباب فقد كان رأيهم واضحاً وهو خفض سن الترشح، وتمكين الشباب وإعادة هيكلة الأحزاب وكانت هذه المطالب منذ عام 2011 وقد طالبوا بها بمختلف القنوات من خلال الإعلام، والمسيرات، وسوشل ميديا، وأوراق السياسات، والجلسات الحوارية والمناظرات.

الأدوار الرئيسية في عملية تغيير القرارات الخاصة في تمكين الشباب في العمل السياسي:

حيث كان الدور الأسياسي للشباب منذ عام 2011 من أوراق السياسات التي قاموا باصدارها، حيث عملت اللجنة الملكية على عقد اللقاءات مع الشباب، ومراجعة الأوراق السياسية والأبحاث وبناءً عليه قاموا بإعداد توصياتهم.

ثم عمل مجس النواب أيضاً على عقد الاجتماعات مع الناشطين الشباب بالاضافة للاحزاب للوصول لاقتراح مشترك حول تمكين الشباب في الأحزاب السياسية.

وعمل مجلس النواب على اقرار التشريعات النهائية بصورتها النهائية، وهي حالياً قوانين رسمية يتخذ بها بدلاً من القوانين السابقة.